كلمة

معالي الأستاذ أحمد محمد لقمان

المدير العام لمنظمة العمل العربية

في افتتاح المؤتمر العربي حول

" حوكمة أسواق العمل العربية في ظل مجتمع عربي متغيّر "

شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية

24 - 26 سبتمبر / أيلول 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

معالى الأخ / وزير القوى العاملة والهجرة

أصحاب المعالى الوزراء

سعادة الأخ د. يوسف القريوتي مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

السيدات والسادة الحضور جميعا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يسعدني أن أكرر الترحيب بكم فى رحاب مصرنا العزيزة ، وعلى هذه الأرض الطيبة التى احتضنت أنشطة متعددة للمنظمتين ، هذه المدينة التى تشهد على عظمة العامل المصرى الذى يستحق التحية على إنجازاته وما شيده من منشآت وما وفره من ظروف تجعل من هذه المدينة الجميلة من أجمل المنتجعات السياحية العالمية .

ويطيب لى أن أعرب عن سعادتي لوجودي معكم للمشاركة في أشغال هذا المؤتمر الهام تحت عنوان "**حوكمة أسواق العمل العربية في ظل مجتمع عربي متغيّر**" والذي قامت بالترتيب له منظمة العمل الدولية بالتعاون مع منظمة العمل العربية ووزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية .

نجتمع اليوم فى ظل ظروف غاية فى الدقة تتفاعل فيها الأحداث والتطورات بصورة متسارعة ، واختيار هذا الموضوع يعد استجابة سريعة وواعية لدراسة أثر هذه التطورات التى تهب ولازالت على أسواق العمل العربية لبحث مختلف الجوانب للمساهمة في حوكمتها وتطويرها في ظلّ المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فلقد شهدت منطقتنا العربية تحولات هامة خلال الثلاثة أعوام المنصرمة دفعت بقضايا التشغيل ومكافحة البطالة والحد من الفقر والعدالة

الاجتماعية لتأخذ مكان الصدارة والاهتمام على غير ما كنا نألفه ، وهو ما كنا نطالب به بوضوح ونحذر من إهماله منذ عام 2008 ونبهنا وغيرنا إلى خطورة ذلك على الاستقرار والأمن والسلم الاجتماعى ، فالمتغيرات كان مبعثها ومحركها الأساسى هو تدهور أوضاع التشغيل وارتفاع معدلات البطالة وقصور العدالة الاجتماعية بل وإغفال طموح ومطالب الشباب .

وبالرغم من تصدر القضايا الاجتماعية سلم الاهتمام مؤخرا إلا أن التطورات التى شهدناها خلال العامين المنصرين قد أثر بصورة سلبية على معدل البطالة وهو ما كنا نتوقعه لاسيما فى تلك الدول الذى مازال الأمن فيها مضطربا والاستقرار لم يصل مداه وما يترتب على ذلك من تراجع فى حركة الاستثمار والسياحة لذا فأن تقريرنا الأول حول أسواق العمل الذى أطلقناه منذ يومين فى الخرطوم أظهر لنا ارتفاعا ملحوظا للبطالة بأكثر من 2% مما أضاف ما يوازى 3 مليون عاطل عن العمل وهو نتيجة طبيعية لغياب الأمن والاستقرار وتراجع الاستثمار وإغلاق بعض المنشآت الإنتاجية وتراجع قطاع الإنشاءات وانتكاس السياحة ودوران الإنتاج بوتيرة بطيئة لا تتناسب مع الطموحات المتدفقة .

ونحن الأن بصدد تنقيح هذا التقرير وسيكون بين أيديكم فى الشهر القادم إنشاء الله .

أصحاب المعالى

السيدات والسادة

عندما نتمعن فى أسواق العمل العربية نجد أنها تواجه خمس تحديات رئيسة :

أولها : تزايد معدل نمو قوة العمل فى المنطقة العربية بنسب تفوق معدلات النمو فى بقية مناطق العالم بسبب الطفرة السكانية حيث قفزت

معدلات نمو السكان لتتجاوز 2.4% مقارنة بحوالى 1.7% كمعدل عالمى وكذلك بسبب زيادة مشاركة الإناث فى قوة العمل فى جميع البلدان العربية .

ثانيها: تراجع معدلات النمو الاقتصادى فى معظم دول المنطقة ولاسيما تلك الدول التى تعانى من ارتفاع حاد فى البطالة وهو ما ينعكس سلبا على قدرة اقتصاداتها على توليد فرص عمل جديدة تستوعب الأعداد المتزايدة من المنضمين إلى سوق العمل ناهيكم عن قدامى المتعطلين حيث ينبغى توفير حوالى (5) مليون فرصة عمل سنويا حتى يمكن استيعاب الداخلين إلى سوق العمل وجزء من المتعطلين القدامى.

ثالثها : تركيبة قوة العمل والتى تعانى من خلل واضح حيث تتركز فى المستويات التعليمية الأقل وتتركز قوة العمل فى الأعمال الزراعية والمكتبية مع قلة العمالة الفنية والمتخصصة ، ناهيك عن اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم التقنى والفنى واحتياجات سوق العمل ، مما يتطلب إعادة النظر فى نموذج النمو الاقتصادى الحالى بوصفه المولد الأساسى لفرص العمل .

رابعها : يرتبط بنوعية المتعطلين عن العمل ، حيث توصف البطالة فى المنطقة العربية بأنها " شبابية " ، فى المقام الأول .. حيث تتركز فى الفئة العمرية أقل من 30 سنة كما تتزايد نسبتها فى الإناث إلى ضعف النسبة بين الذكور مما يتطلب تشغيلهن نوعيات خاصة من المهن والوظائف لاعتبارات اجتماعية وثقافية يحسن أخذها بعين الاعتبار ما أمكن ذلك .

خامسها : قصور أو ضعف البيانات والإحصائيات بل وتضاربها فى أحيان أخرى ونحن ندرك أن ثقافة الأرقام والإحصاءات ما زالت حديثة

ونتفهم عدم النشر الكامل لبيانات التشغيل عند البعض لما يمكـــن أن ينتجه من آثار قد تكون سلبية لكننا نجزم أن مساؤى عدم نشر تلـــك البيانات لهى أكثر خطورة ، وقد أظهرت التحولات التى شهدناها كم نحن بحاجة إليها فكلما كانت البيانات دقيقة كلما كانـــت القـــرارات والسياسات واقعية.

أننا إذ نقدر عاليا تلك المساعى والإجراءات الحكومية التـــى اتخـــذت للتخفيف من مشكلة البطالة حيث اتسم بعضها بالجرأة والشـــمول والـــبعض الآخر تلمس الحلول لكنه يفتقد للموارد ، وهناك تغيرات وتطـــورات تحـــتم أهمية التعامل الواعى معها والسعى للوصول إلى توافق مجتمعى يعكس قدراً من العدالة الاجتماعية والتوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة بغيـــة تحقيق الاستقرار .

صحيح أننا تمكنا من إيصال ملف التشغيل إلى أعلـــى مؤسســـة فـــى النظام العربى من خلال قمة الكويت الاقتصادية 2009 والتى اتخذ قـــرارات غير مسبوقة بشأن هذا الملف الاجتماعى الهام إلا أن تلاحق الأحـــداث ومـــا فرضه من أولويات على مجرى الأداء السياسى فى بعض دول المنطقة قـــد عكس نفسه على ملف التشغيل حيث تزايدت نسب البطالة لا سيما فى السنتين الأخيرتين .

لذا فقد أضحى واجبا علينا ونحن نجتمع اليوم لتدارس وضعية أسواق العمل العربية بغية حوكمتها أن ندرس تلك الظواهر التى تعيشها أسواق عمل مضطربة يحسن احتوائها وفك طلاسمها وحسن إداراتها وحوكمتهـــا حتـــى تستقر مجتمعاتنا ويتحقق السلم والأمن الاجتماعى لذا يحســـن مناقشـــة تلـــك التدابير المناسبة وقد ترون فى بعض المقترحات ما هو مفيد :

أولا : يجب أن نصل إلى قناعة تامة (ليست ظرفية أو مؤقتة) بأننا بأمس الحاجة إلى تعزيز ثقافة الحوار الاجتماعى بين جميع الأطـــراف وأن يكون حواراً فعالا ومعمقا لاسيما بين أطراف الإنتاج لإيجاد حلول يستوعبها سوق سريع الحركة تتحقق فيه مصالح كل الأطراف ولا شـــك أن مأسســـة الحوار وتطوير آلياته وتوسيع مجالاته وتوفير مستلزماته عوامل هامة للنجاح .

ثانيا : الإقرار بأهمية البيانات والإحصـــاءات والمعلومـــات ودقتهـــا لمساعد متخذى القرارات وأطراف الإنتاج الثلاثة بما يمكن من تخطيط وتنمية الموارد البشرية بصورة سليمة تساعد فى حسن إدارة وضبط إيقاعات أسواق العمل وتكون عامل مساعد لتحسين مناخ الاستثمار وشفافيته مما يسهم فـــى خلق المزيد من فرص العمل .

ثالثا : تطوير إدارات العمل ورفع كفاءة العاملين بها وتطوير مهامها والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبار ذلك من أولى ركائز حوكمة أسواق العمل .

رابعا : تطوير التشريعات النافذة حتى تكفل الموازنـــة بـــين حقـــوق وواجبات طرفى العمل وتزيد من قدرة تلك التشريعات فى استيعاب التحولات القائمة ، وتساعد على تعزيز الحقوق والحريات النقابية ضمانا لتحقيق العدالة الاجتماعية.

خامسا : القطاع الخاص ودوره الهام فى التنمية يحتاج إلى قوة دفـــع عالية حتى يهئى أن يلعب دوره فى تحقيق زيادة معدلات النمو وأن يرفع عن كاهله دور التابع ليصبح شريكا فاعلا ومؤثرا فى التنمية .

سادسا : توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين بالقطاع غير المنظم والسعى فى إرساء سياسات تدعم وتعزز من مشاركة المرأة فى الحياة الاقتصادية .

سابعا : تعاون عربى فعال يستهدف معالجة الاختلالات فى أسواق العمل من خلال وجود أفضلية للعامل العربى المؤهل ، وتسهيل حركة وتنقل الأيدى العاملة العربية ، واعتماد التصنيف العربى المعيارى للمهن المقر من مؤتمر العمل العربى والتركيز على التعاون فى مجالات التعليم الفنى والتدريب المهنى لتنمية قدرات القوى العاملة العربية فى مختلف القطاعات الإنتاجية .

هذا ما عنً لى طرحه أمامكم هذا الصباح الذى أرجو أن يكون جميلا مشرقا بوجودكم فى هذه المدينة الحاضنة لهذا اللقاء العربى الهام متمنيا لمنطقتنا العربية الاستقرار والأمان والازدهار ولكم التوفيق والنجاح .

شكرا على كريم إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .